الأمم المتحدة

DP/2024/19

Distr.: General
18 March 2024
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام 2024

3-7 حزيران/يونيه 2024، نيويورك

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي

موجز تنفيذي

موجز

يلخص هذا التقرير تقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي. وينظر في استراتيجيات البرنامج الإنمائي وبرامجه الرامية إلى تسريع تنفيذ التدابير العالمية والوطنية والمحلية لتعزيز النظم الإيكولوجية الصحية والتنوع البيولوجي، ويغطي الدعمَ المقدم في أحدث فترتين للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، وهما الفترتان 2018-2021 و 2022-2025. وقد خلص التقييم إلى أن البرنامج الإنمائي قام بدور هام في حماية النظم الإيكولوجية وإصلاحها واستخدامها على نحو مستدام وفي حفظ التنوع البيولوجي. فقد مكن الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي الحكومات وأصحاب المصلحة المحليين من اعتماد مجموعة من المبادرات التي كانت لها فوائد مزدوجة على البيئة والتنمية. غير أن الوفاء بالتعهد الطموح للبرنامج الإنمائي من أجل الطبيعة سيتطلب بذل المزيد من الجهود. ونظرا للتدهور المستمر للتنوع البيولوجي، يجب أن تركز خطة العمل الخاصة بالتعهد من أجل الطبيعة على معالجة العوامل الدافعة إلى فقدان التنوع البيولوجي وعلى توسيع نطاق الممارسات الناجحة في مجالي إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي.

120424 260324 24-05127 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

عناصر قرار

ربمـا يود المجلس التنفيـذي أن: (أ) يحيط علمـا بتقييم دعم البرنـامج الإنمـائي لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي والتوصـيات الواردة فيه؛ (ب) يطلب إلى إدارة البرنامج الإنمائي معالجة ما أثير في التقرير من مسائل وما ورد فيه من توصيات.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 4

ثانيا – السياق 4

ثالثا – معلومات عن التقييم 6

رابعا – الاستنتاجات الرئيسية 7

خامسا – الاستنتاجات 15

سادسا – التوصيات 19

أولا - مقدمة

1 - هذا هو أول تقييم عالمي للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي في مجال البيئة منذ عام 2011، وأول تقرير من مكتب التقييم المستقل يركز بعمق على دعم البرنامج الإنمائي للنظم الإيكولوجية الأرضية والتنوع البيولوجي. ويغطي التقييم الدعم المقدم في أحدث فترتين للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وهما الفترتان 2018-2021 و 2022-2025. ويدرس استراتيجيات البرنامج الإنمائي وبرامجه المصممة للتعجيل بتنفيذ التدابير العالمية والوطنية والمحلية لتعزيز النظم الإيكولوجية الصحية والتنوع البيولوجي.

2 - ويقدم التقييم مجموعة عامة من النتائج والاستنتاجات بشأن دعم البرنامج الإنمائي لحماية النظم الإيكولوجية وإصلاحها واستخدامها على نحو مستدام، وحفظ التنوع البيولوجي. ويقدم توصيات لتعزيز عمل البرنامج الإنمائي، والبناء على النجاحات، وتحسين مساهمته في التنمية المستدامة. ويشكل التقييم جزءا من إطار مساءلة البرنامج الإنمائي أمام المجلس التنفيذي والشركاء الإنمائيين والسكان المحليين عن طريق تقييم جدوى الدعم ونتائجه.

ثانيا - السياق

3 - توفر الأنواع البيولوجية التي تتسم بالتنوع والعمليات الطبيعية التي تحدث داخل النظم الإيكولوجية، خدمات أساسية لحياة الإنسان. فهي توفر المياه النظيفة والأطعمة المغذية والأدوية، وتكبح الأمراض، وتلقح المحاصيل، وتدعم تكوين التربة، وتقدم فوائد ثقافية وترفيهية وروحية. وتتمتع مناطق معينة من الكوكب بأهمية حاسمة للعالم وسيكون من الصعب للغاية استعادتها إذا فقدت. وقد صُنفت 36 منطقة ذات تجمعات نباتية مستوطنة فريدة ومتعذرة التعويض ضمن بؤر التنوع البيولوجي الساخنة وفقدت بالفعل ما لا يقل عن 70 في المائة من نباتاتها المحلية الأولية. وتسارعت وتيرة وحجم تدهور النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي على مدى العقود الماضية. ويواجه ثلث جميع الأنواع الموجودة في المياه العذبة خطر الانقراض بينما أصبحت المياه العذبة نفسها سلعة نادرة.

4 - وفي الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المعقود في عام 2010، وافقت الحكومات على 20 هدفا هي أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي، كلُّها لم يتحقق بحلول عام 2020. وفي إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي اعتمد في عام 2022، تعهدت الحكومات بتحقيق مجموعة أخرى من الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2030. وقد تحققت نجاحات في استعادة العافية الإيكولوجية لمناطق معينة، وحماية مناطق سليمة، وزيادة مستويات أنواع معينة، والتقدم التكنولوجي في مجال إدارة النظم الإيكولوجية. وزادت الموارد المالية المتاحة لحماية التنوع البيولوجي وتحسينه بين عامي 2010 و 2020، وإن لم يكن إلى المستويات المطلوبة للحفظ على النطاق المطلوب. وعلاوة على ذلك، طغى على هذه الزيادة إلى حد كبير دعمُ الأنشطة الضارة بالتنوع البيولوجي.

5 - وازداد عدد المناطق المحمية لغرض مكافحة تدهور النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي في العقد الماضي، ويتمتع ما يقرب من نصف جميع مناطق التنوع البيولوجي في المياه العذبة ومناطق التنوع البيولوجي الأرضية والجبلية بشكل من أشكال الحماية القانونية. ومع ذلك، فإن أقل من ربع جميع المناطق البرية المحمية يتوفر لها ما يكفي من الموظفين والميزانية. وتظهر التقديرات أن الشعوب الأصلية تصون 80 في المائة من التنوع البيولوجي المتبقي للأرض وتدير أراضي تحتوي على أكثر من 33 في المائة من

مخزونات الكربون المتعذرة الاسترداد على كوكب الأرض. وفي العديد من البلدان، لا تمنح الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية حقوقا في الأراضي وتعاني من مجموعة من الآثار السلبية الناجمة عن التوسع المستمر في أعمال التطوير الدخيلة على أراضي أجدادها.

6 - وفي مواجهة العوامل الرئيسية الدافعة إلى تدمير النظم الإيكولوجية، لم تعد مبادرات الحفظ وحدها تعتبر كافية لمنع انخفاض مستويات التنوع البيولوجي قبل عام 2050. ولا يزال التغير في استخدام الأراضي هو السبب الرئيسي للخسارة، مدفوعا في معظمه بالنشاط الصناعي الزراعي وتحويل الغابات لزراعة المحاصيل أو الإنتاج الحيواني على نطاق واسع. وقد شجعت النظم الاقتصادية العالمية الإفراط في الاستهلاك وفي الهدر/النفايات وعدم تحميل مسببي التلوث وتدهور الموارد الطبيعية تكلفتهما. فإنتاج الأغذية ونقلها وهدرها/نفاياتها على الصعيد الدولي، على سبيل المثال، مسؤول عن 70 في المائة من فقدان التنوع البيولوجي على الأرض وعن 50 في المائة من فقدانه في المياه العذبة. ومن المتوقع أن تصبح آثار تغير المناخ، التي تحدث اضطرابا في الموائل وتعطل التكاثر وأنماط الهجرة، أهم سبب لفقدان التنوع البيولوجي خلال هذا القرن. وبالنظر إلى هذه التهديدات الكبرى لصحة الكوكب والإنسان، تدعو المنظمات البيئية إلى المزيد من التغييرات الجذرية لمعالجة الأسباب الأساسية وأنساق القيم التي تؤدي إلى الدمار والتدهور.

استجابة البرنامج الإنمائي

7 - وجه الإطار العالمي للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2012-2020 النهج الذي اتبعه البرنامج حتى عام 2023 في إطار الهدف العام المتمثل في "صون وتعزيز السلع والخدمات التي يوفرها التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية لتأمين سبل العيش والغذاء والماء والصحة، وتعزيز القدرة على الصمود، وحفظ الأنواع المهددة وموائلها، وزيادة تخزين الكربون وعزله"[1]. ويشمل الإطار ثلاثة برامج رئيسية هي: (أ) إدماج التنوع البيولوجي في التنمية؛ (ب) إطلاق العنان لإمكانات المناطق المحمية؛ (ج) التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

8 - وفي أكتوبر/تشرين الأول 2023، أطلق البرنامج الإنمائي تعهده من أجل الطبيعة لتسريع الدعم المقدم إلى البلدان لتحقيق وتنفيذ أهدافها المتعلقة بالطبيعة والتنوع البيولوجي ضمن إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وبهذا التعهد، يتواصل عزم البرنامج الإنمائي على تحفيز التحولات السياساتية والاقتصادية والاجتماعية المفيدة للبيئة، وتعزيز نُهج إدارة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ضمن هدف بيئي أعم وتقديم الدعم للمجتمعات المحلية على جميع المستويات.

9 - وتم إنجاز حافظة مشاريع البرنامج الإنمائي المتعلقة بإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي أثناء الفترة التي يغطيها التقييم من خلال 602 من المشاريع بإنفاق إجمالي يزيد عن 1,5 بليون دولار في 134 دولة. وكان أكبر عدد من الأنشطة وأعلى إنفاق في أفريقيا (25 في المائة)، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (24 في المائة)، ثم منطقة آسيا والمحيط الهادئ (17 في المائة). ونفذ عدد أقل من المشاريع في الدول العربية (7 في المائة) وأوروبا (6 في المائة). وكان نصيب أفرقة المقر من إجمالي

(1) United Nations Development Programme (2012) The Future We Want: Biodiversity and Ecosystems Driving Sustainable Development. United Nations Development Programme Biodiversity and Ecosystems Global Framework2020-2012 New York

النفقات 22 في المائة، وكان أكثر من 80 في المائة من تلك النسبة عبارة عن نفقات من خلال برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية.

10 - وأسهمت الصناديق الاستئمانية الرأسية بنسبة 62 في المائة من تمويل دعم البرنامج الإنمائي لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي خلال فترة التقييم، وأسهم مرفق البيئة العالمية بأكثر من 90 في المائة من تلك النسبة. وشكلت المساهمات الأخرى، الحكومية والمتعددة الأطراف، 18 في المائة من تمويل البرنامج الإنمائي في هذا المجال. وبلغت نسبة مساهمة الحكومات الوطنية والموارد العادية للبرنامج الإنمائي 4 في المائة.

ثالثا - معلومات عن التقييم

11 - استرشد التقييم بخمسة أسئلة عامة تتماشى مع معايير التقييم الدولية الموحدة المتمثلة في الملاءمة والاتساق والفعالية والاستدامة[2]. وجمع بين طرق للإجابة على الأسئلة (انظر الجدول 1) ولاختبار الافتراضات التي تقوم عليها استراتيجيات البرنامج الإنمائي الرئيسية لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي.

الجدول 1

أسئلة التقييم مصنفة حسب المعيار وطرق جمع البيانات

المعيار	*السؤال*	*أداة جمع البيانات*
الملاءمة	ما مدى ملاءمة الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي في التصدي لأكثر التحديات البيئية والإنمائية إلحاحا على الصعد العالمي والوطني والمحلي؟	التحليل الإحصائي للعلاقة بين حجم برامج البرنامج الإنمائي والمتغيرات السياقية.
الاتساق	ما مدى اتساق استخدام البرنامج الإنمائي لاستراتيجياته وموارده وأدواته المؤسسية وعملياته لتعزيز إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي، والتخطيط الإنمائي؟	استطلعت آراء 640 شخصا أثناء التقييم: 170 موظفا من موظفي البرنامج الإنمائي؛ و233 من شركاء البرنامج الإنمائي، و 47 من غير الشركاء، و 190 من أفراد المجتمع المحلي.
الفعالية	ما مدى فعالية الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي في تمكين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من حماية وإدارة وتقدير النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي؟ إلى أي مدى أدى دعم البرنامج الإنمائي إلى تحسينات في البيئة الطبيعية؟	13 دراسة حالة إفرادية قيمت عمل البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بإيكولوجيا السياق الوطني و/أو العابر للحدود الخاص بكلٍ دراسة من هذه الدراسات.

(2) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية

المعيار	*السؤال*	*أداة جمع البيانات*
الاستدامة	إلى أي مدى ساهم البرنامج الإنمائي في القدرات والآليات المؤسسية التي يرجح أن تحافظ على المكاسب التي تحققت في النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في الأجلين المتوسط والطويل؟	مسح باستخدام نظام المعلومات الجغرافية للدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي في المجالات البيئية والاقتصادية الرئيسية. تحليل توليفي لـ 641 تقييما من تقييمات مكتب التقييم المستقل والتقييمات اللامركزية.

رابعا - الاستنتاجات الرئيسية

ألف - التوجه الاستراتيجي للبرنامج الإنمائي

12 - في عام 2012، أحدث البرنامج الإنمائي في عمله تحولا استراتيجيا نحو التأكيد على الفرص التي يوفرها التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الطبيعية لرفاه الإنسان. ومكن هذا النهج الإيجابي الحكومات وأصحاب المصلحة المحليين من اعتماد طائفة من المبادرات التي حققت فوائد مزدوجة للبيئة والتنمية. وتميز الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي بتوفير حلول عملية لتنفيذ نُهج تجمع بين الأولويات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية والأولويات الإنمائية، واستفادت هذه النهج من حافظة مشاريع البرنامج الإنمائي الأوسع نطاقا في مجالات التنمية المستدامة، والحوكمة، والتخطيط، وتعزيز المؤسسات، والمشاركة غير الحكومية.

13 - وكان **البرنامج الرئيسي 1** (إدماج التنوع البيولوجي في التنمية) ملائما جدا لهدف نقل النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي من مجال الاهتمام البيئي أو الحرجي المنعزل إلى كونهما محل اهتمام قطاعات الحكومة بأسرها. وتمثل أحد النجاحات الاستراتيجية الرئيسية في تطور الدعم التمويلي للبرنامج الإنمائي من التركيز على فرادى المناطق المحمية إلى التمويل المتعلق بصفحة الأرض والتمويل الوطني. وباستثناء المشاريع البارزة والمبكرة للعمل مع البلدان في مجال إنتاج زيت النخيل ولحم البقر وفول الصويا، لم يكن لدى البرنامج الإنمائي استراتيجيات فعالة لتحفيز القطاع الخاص و/أو استبدال الممارسات الضارة على نطاق واسع. ولم يعتمد البرنامج الإنمائي بشكل موسع على نقاط قوته كمنظمة في مجالات الصحة والنمو الشامل للجميع والحماية الاجتماعية والطاقة والمساواة بين الجنسين لتعزيز الآثار الإنمائية المتحققة من إدارة النظم الإيكولوجية.

14 - ومن خلال **البرنامج الرئيسي 2** (إطلاق العنان لإمكانات المناطق المحمية)، عمل البرنامج الإنمائي على تحقيق مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ومكن من تحقيق مكاسب هامة في الاعتراف بدور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في إدارة النظم الإيكولوجية، وهي مجتمعات وشعوب لا تزال ذات أهمية حاسمة في الوقت الذي تعمل فيه البلدان على تحقيق أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي. ووسع البرنامج الإنمائي مفهوم المناطق المحمية، مما يدلل على أن التنمية البشرية والحماية الإيكولوجية يمكن أن تتآزرا في المناطق العازلة للمناطق المحمية. ودعم هذا الانتقالُ التحولَ من التركيز على الأنواع البيولوجية إلى الخدمات والإدارة الإيكولوجية المتعددةَي الوظائف، مثل معالجة القضايا المتعلقة بتوافر المياه.

15 - وركز **البرنامج الرئيسي 3** (التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها) على الحاجة الملحة إلى تحسين النهج المتبعة إزاء النظم الإيكولوجية وتغير المناخ. وقد أصبح هذان الأمران على درجة متزايدة من

الإلحاح في العقد الماضي حيث شهدت المناطق البيئية الحرجة، والسكان الذين يعتمدون عليها، ظواهر طقس متطرفة. وشجعت حافظة مشاريع البرنامج الإنمائي للتكيف والتخفيف على نطاق واسع استخدام هِبات الطبيعة في التخفيف من حدة الكوارث و/أو عزل الكربون، ودعمت المعارف العالمية بشأن التكيف القائم على النظم الإيكولوجية. وكانت المشاريع الميدانية للبرنامج الإنمائي مهمة لإثبات ملاءمة هذا النهج للسياق المحلي، حيث يغيب التشجيع عليه من قبل المنظمات الأخرى، وإن كان البرنامج الإنمائي لم يستخدم ميزته النسبية في دعم إدماج تدابير التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في السياق الوطني إلا في عدد قليل من البلدان، وكان اعتماد الحكومات لهذا الإدماج بطيئا. ولا يزال يلزم أن تكون هناك استفادة متبادلة بين الوعد المناخي للبرنامج الإنمائي والنُهج التي يتبعها إزاء التنوع البيولوجي – وهو ما يشكل فرصة ضائعة في مساعي زيادة مستويات التمويل المناخي الذي يصل إلى الشعوب الأصلية وأعمال الحفظ التي تقودها المجتمعات المحلية، وأن يتم تعزيز الاسترشاد بوجهات نظر هذه الشعوب وتلك المجتمعات ومعارفها لدى التخطيط الوطني للتكيف والتخفيف.

16 – وكان عمل البرنامج الإنمائي في مجال التمويل مراعيا للحواجز الموجودة في هذا القطاع وحقق نجاحين استراتيجيين رئيسيين. أولا، تم دعم الحكومات لنشر مستويات تمويلها للتنوع البيولوجي، مما أتاح حساب النفقات والعجز العالميْن لأول مرة. ثانيا، حدد البرنامج الإنمائي إعانات ضارة تدفع إلى فقدان التنوع البيولوجي في العديد من البلدان، ويعمل الآن مع مجموعة فرعية منها لإعادة توجيه الإعانات.

17 – ورغم أهمية الإسهام المزدوج للبرنامج الإنمائي المتمثل في التمويل والقدرات، فإنه لا يكفي لتشجيع اتباع نهج شاملة في إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي. وعلى الرغم من أن الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لتدبير تمويل كاف وقابل للتنبؤ به لجهود حفظ الطبيعة يشكل هدفا رئيسيا منذ عام 2012، فإنه لم يكن حافزا بما فيه الكفاية لسد الفجوة المالية، وظل دعمه يعتمد اعتمادا كبيرا على توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة على المشاريع من خلال مرفق البيئة العالمية وآلية الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، حيث لا يمثل تحسين التنوع البيولوجي سوى منفعة مصاحِبة محتملة. ولم يحاول سوى عدد قليل من المكاتب القطرية دعم الحكومات بنماذج بديلة ومحلية لتمويل التنوع البيولوجي – وهي نماذج كانت، في حال نجاحها، كفيلة بتوليد تمويل أكبر حجما وأكثر استدامة لأعمال الحفظ. ووضعت المشاريع حلولا مبتكرة بالاشتراك مع الحكومات الوطنية والمحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية، ولكن العمل الفعال مع القطاع الخاص كان نادرا، مع تحقيق نجاح متفاوت في توليد تدفقات مالية مستدامة لاستخدامها على المستوى المحلي.

18 – وأدى عمل البرنامج الإنمائي الرامي إلى تعزيز القدرات على الإدارة البيئية إلى زيادة تشكيلة أصحاب المصلحة الذين يشاركون في إدارة النظم الإيكولوجية. كما دعم هذا العمل تشريعات الحكومات الوطنية وجهود إنفاذها. وأدى ربط إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي بخطط الحوكمة الوطنية وبحل النزاعات على الصعيد الوطني إلى كسب تأييد سياسي أكبر مما يحققه العمل التقليدي مع وزارات البيئة في مجال التنوع البيولوجي. ونجح البرنامج الإنمائي في دعم مجموعة من القدرات أوسع نطاقا من تلك المستخدمة في الإدارة البيئية، وذلك عن طريق تعزيز المعارف بشأن مجموعة متنوعة من المجالات التقنية، والوصول إلى جماهير واسعة، من خلال منصات عالمية مثل دورة التعلم من أجل الطبيعة على الإنترنت ومركز الطبيعة من أجل الحياة. وأمكن اعتمادا على نسبة كبيرة من الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي منذ عام 2018 بناءُ القدرة على استخدام أدوات محددة لإدارة جهود حفظ الطبيعة. وقد مكن ذلك الحكومات من

تكييف العلوم العالمية والبروتوكولات الدولية مع الظروف الإيكولوجية لبلدانها، على الرغم من إيلاء اهتمام أقل للقدرات المؤسسية المطلوبة لمواصلة الممارسات.

19 - وفي حين أن مشاريع البرنامج الإنمائي تخفف من الضغوط المحلية على النظم الإيكولوجية، فإنه لم يشارك في وضع سيناريوهات لتحديد مسارات معقولة لتغيير الاتجاه الأعم لفقدان التنوع البيولوجي، على الرغم من كونها ذات وجود راسخ في السياسة المناخية. وترجع أكبر الفرص التي أتيحت للبرنامج الإنمائي لدعم التحول الكبير بعيدا عن العوامل الدافعة الضارة إلى التغييرات في سياسات التجارة الدولية، التي استجاب لها البرنامج الإنمائي بشكل جيد ولكن في سياقات معينة فقط. ولم يكن لدى البرنامج الإنمائي استراتيجية لالتماس أو تشجيع سياسات تحوُّلية مماثلة وزيادة عدد البلدان التي يَدعم فيها التأهب على الصعيد المحلي. ولم يحاول سوى عدد قليل من المكاتب القطرية المشاركة بصورة شاملة في هذه المسائل، وأعرب عدد منها عن الحاجة إلى الدعم وإلى إجراءات إقليمية.

20 - وغطى عمل البرنامج الإنمائي طائفة كبيرة من المجالات الإيكولوجية ومجموعة متنوعة من أنواع الحيوانات والنباتات، وذلك في سياقات التشغيل الصعبة وغيرها. وكفل تصميم مشاريع البرنامج الإنمائي، مقترنا بمدخلات تقنية من المكاتب الإقليمية والمقر، الملاءمة للسياق المحلي، وضَمِن الفعالية عموما في تحقيق الحد الأدنى من أهداف الإصلاح، وإن كان ذلك مصحوبا بتباينات إقليمية. وفي حين أجرى البرنامج الإنمائي مسحا عالميا محدودا لمبادراته المتعلقة بالمناطق المهمة إيكولوجيا في حد ذاتها، فإن غالبية مبادراته كانت متسقة مع مؤشر مرفق البيئة العالمية لمنافع التنوع البيولوجي. ووفر البرنامج الإنمائي مبتكرات تحليلية لمساعدة البلدان على تحديد أهم خدمات النظم الإيكولوجية بالنسبة لحياة الإنسان. غير أن البرنامج الإنمائي لم يستخدم هذه الجهود على نطاق واسع لتوجيه دعمه في مجال النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي إلى المناطق التي يشيع فيها الفقر المدقع أو التدهور البيئي. وفي عدة مناطق، يعمل البرنامج الإنمائي على الحد من الضغوط السكانية على المناطق الصغيرة المتبقية من مناطق التنوع البيولوجي العالية القيمة بدلا من معالجة مصدر المشكلة في الأراضي المتدهورة ذات المساحات الأكبر بكثير. وكان إسهام البرنامج الإنمائي في تناول مسألة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي محدودا داخل المناطق الحضرية ومستجمعات المياه أو المناطق الساحلية المحيطة بها.

باء - أطر الحوكمة وآلياتها

21 - قدم البرنامج الإنمائي دعما واسع النطاق للحكومات في إعداد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وكان رائدا في تكييف الخطط الموضوعة على المستوى دون الوطني للسياق المحلي في آسيا. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى 64 بلدا في إعداد تقاريرها الوطنية السادسة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، وجرى في 138 بلدا تنفيذ دعم العمل المبكر للإطار العالمي للتنوع البيولوجي. وصممت مشاريع مشتركة بين البرنامج الإنمائي ومرفق البيئة العالمية لوضع خيارات قابلة للتطبيق تتماشى مع إصلاحات السياسات التي تقودها الوزارات القطاعية. وفي حين تباينت مستويات اعتماد استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي، فإن العديد من الأمثلة الناجحة التي ركزت على تخطيط الأراضي أثبتت فعاليتها. ولم يتبع سوى 36 في المائة من البلدان التي يدعمها البرنامج الإنمائي ومرفق البيئة العالمية نهج "الحكومة بأسرها" المقصود. ولم تدرج الحكومات عموما الاعتبارات الجنسانية في استراتيجياتها وخطط عملها.

22 - ودعم البرنامج الإنمائي وضع قوانين بيئية في الغالبية العظمى من البلدان التي يعمل فيها، وقدم الدعم لإدارة الغابات، وحفظ التنوع البيولوجي، والضبط الكيميائي، واستخدام الأراضي، وحقوق مجتمعات الشعوب الأصلية، ومواءمة التنوع البيولوجي مع أهداف التنمية المستدامة. ونجح البرنامج الإنمائي في دعم الحكومات لتوسيع المناطق المشمولة بالحماية القانونية. واضطلع بدور هام في استعراض مواطن القوة والضعف في النظم الوطنية للمناطق المحمية، وعزز النظم في كثير من البلدان. ولم يشدد البرنامج الإنمائي على تآكل الحماية القانونية للمناطق المحمية، وهو اتجاه ازداد كثيرا منذ عام 2000، مدفوعا أساسا باستخراج الموارد الصناعية وتنميتها. وعملت مجموعة أصغر من البلدان التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي مع نظم الحفظ المجتمعية التقليدية للاعتراف بتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق باعتبارها عناصر قائمة بالفعل ضمن شبكات المناطق المحمية.

23 - ومنذ عام 2018، دعم البرنامج الإنمائي تحسين إدارة 2,3 مليون هكتار من خلال مبادرات مرفق البيئة العالمية وحدها. وعلى الرغم من كونها مساهمة هامة، فإن نسبة الأراضي المعينة كمناطق محمية انخفضت إلى ما دون الهدف 11 من أهداف آيتشي لعام 2020 ولا تزال بعيدة عن مستوى الطموح الأكبر الوارد في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، الذي دعا إلى حماية 30 في المائة من الأراضي الوطنية بحلول عام 2030. ويشير مسح حالة الحماية لمناطق إيكولوجية مختلفة توجد فيها بالفعل تدخلات بيئية من البرنامج الإنمائي إلى ضرورة قيامه بتحسين توجيه دعمه للمناطق المحمية، ولا سيما في أمريكا الوسطى، وحوض نهر الميكونغ، وأرخبيل الملايو.

24 - وقدم البرنامج الإنمائي دعما ملحوظا لآليات الحوكمة التي مكنت من اتخاذ مبادرات بشأن صفحة الأرض وتحسين الربط بين المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية. وكان دعمه فعالا في إدارة الموارد المائية وحماية الأنواع عبر الحدود. وعمل البرنامج الإنمائي كمنظم لمشاريع طموحة تسعى إلى الحوكمة التعاونية لممرات التنوع البيولوجي، وتوجد أمثلة لذلك في إندونيسيا وبوتان والصين وكولومبيا وكينيا وماليزيا وميانمار. وهناك أيضا أمثلة كثيرة على دعم الإدارة المجتمعية للممرات من خلال برنامج المنح الصغيرة. وينطوي هذا الدعم عادة على عملية معقدة من تنظيم الاجتماعات لأصحاب المصلحة على مستويات متعددة ووضع نماذج تمويل للإدارة التعاونية لممرات التنوع البيولوجي. واتسم العمل في هذه المبادرات بالتعقيد التقني وبتكبد تكاليف معاملات عالية بسبب العمل مع شركاء متعددين في سياقات دون وطنية متعددة.

25 - وبين عامي 2018 و 2023، دعم البرنامج الإنمائي 17 نظاما إيكولوجيا وطنيا وعابرا للحدود وأشرك ما يقرب من 20 بلدا في هذه المبادرات التعاونية. وقامت المكاتب القطرية ذات النظم الإيكولوجية المشتركة بالتنسيق في مجال الدبلوماسية العلمية لتعزيز مجالات التعاون، حتى بين البلدان التي لم تُحل نزاعاتها. ورغم أهمية هذه المبادرات الوطنية والعابرة للحدود في مجالي المياه وحفظ التنوع البيولوجي، فإن هناك حاجة قوية إلى زيادة التركيز على الإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية. وغالبا ما يكون تصميم هذه المبادرات معقدا، وكذلك إدارتها وتنفيذها بفعالية. ومع ذلك، لا يزال بناء هذه القدرات أمرا بالغ الأهمية لاستدامة هذه المناطق الإيكولوجية على المدى الطويل.

26 - وقدم البرنامج الإنمائي مساهمات هامة على الصعيد الوطني من أجل اتخاذ إجراءات لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، ولكنه لم يستثمر بشكل كامل خبرته في مجال الحوكمة أو وجوده العالمي لمقاومة الطلب المستمر على السلع غير المشروعة، كما أنه لم ينجح في معالجة قضايا الفساد التي تقوض جهود الإنفاذ. وكان البرنامج الإنمائي أكبر جهة منفذة في إطار البرنامج العالمي للحياة البرية، الذي

يموله مرفق البيئة العالمية، والذي دعم البرنامج الإنمائي من خلاله 20 مشـــروعا في 18 بلدا، بميزانية إجمالية قدرها 117,2 مليون دولار. وقد مكنت هذه المشـاريع أشـكالا مختلفة من العمل ضـد الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية وعززت الاقتصادات القائمة على الحياة البرية من أجل التنمية القادرة على الصمود. وعلى الرغم من كونه خاضـعا لإشـراف مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي، فإن البرنامج الإنمائي، بوصـفه جهة تنفيذ مهمة، كان له وجود في البلدان الرئيسية التي تمتد فيها سلاسل الإمداد غير المشروعة بالأحياء البرية، الأمر الذي كان يمكن أن يخفف من التركيز القطري الضيق للبرنامج العالمي للحياة البرية.

جيم - الإدارة الفعالة للنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي

27 - استخدم البرنامج الإنمائي مجموعة من التدابير لزيادة فعالية إدارة المناطق المحمية. فعلى الصـعيد العالمي، سـاعد البرنامج الإنمائي في إدخال مجموعة من القدرات والابتكارات ونماذج التمويل لتحسـين إدارة المناطق المحمية. وأصـــبحت الاســـتراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي مقبولة تدريجيا كأداة لقياس أداء البلدان في تحســـين إدارة المناطق المحمية ورصـــد الأنواع. ومع ذلك، كانت هناك فجوات في القدرات وقيود مالية على المستوى دون الوطني، مما أثر سلبا على استدامة هذه التدخلات. ومع أن الجهود المبذولة على الصـعيد الوطني تبشـر بالخير، فإن اسـتمرار الثغرات في القدرات والقيود المالية على الصـعيد دون الوطني من شأنه بلا شك أن يقوض استدامة هذه المساعي.

28 - واســـتحدث البرنامج الإنمائي منفعة عامة كبيرة من خلال إنتاج 200 تقرير قطري تتضـــمن رؤى شاملة حول التقدم الذي يحرزه كل بلد والتحديات التي يواجهها في حفظ النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. ولم تنعكس توصـــيات هذه التقارير على نحو متســـق في الحافظات القطرية للبرنامج الإنمائي أو في إطاره الاســـتراتيجي الأوســـع. وفي الحالات التي تكون فيها المكاتب القطرية قد بنت قدرات تقنية كبيرة في مجال إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي من خلال العمل الطويل الأجل مع الحكومات، يكون لهذا العمل تأثير على الاتفاقات الإقليمية والعالمية. غير أنه في كثير من الحالات، لم يكن التمويل وبناء القدرات في مرحلة ما بعد المشروع متاحين.

29 - وقدم البرنامج الإنمائي الدعم لعكس اتجاه تدهور الثدييات وتثبيته من خلال أفرقة عمل عليمة ومجهزة جيدا لمكافحة الصيد غير المشروع ومن خلال إشراك المجتمعات المحلية والنساء والشعوب الأصلية في جهود الدوريات. وكانت استدامة هذه المساعي تتوقف على تولي المسؤولية بشكل فعال لصون المعدات المتخصصة والحفاظ على الاهتمام المحلي، ولم يُبذل ما يكفي من الجهود لتعزيز استخدامها على النطاق المطلوب.

30 - ومن خلال مختبر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، أتاح البرنامج الإنمائي للمســـتخدمين إمكانية الوصـول إلى مجموعات البيانات المكانية العالمية والوطنية الغنية المخصـصـة للحفظ والتنمية المسـتدامة. ولدى البرنامج الإنمائي مكمن قوة يتميز به في شـــراكته مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وهو نهج "خرائط الأمل" الخاص به. ويتمثل هذا النهج في الجمع بين أصـــحاب المصـــلحة الوطنيين لربط البيانات بالسياسات البيئية الرئيسية لبلدانهم وتحديد النظم الإيكولوجية ذات الأهمية الحاسمة لقوت الإنســـان. وعلى الرغم من أهمية هذه المبادرات، فقد نفذت حتى الآن في مجموعة مختارة من البلدان على سبيل التجربة، وكان استخدام هذه القدرة في المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي محدودا.

31 - ودعمت مشـــاريع البرنامج الإنمائي اســـتخدام التكنولوجيات الرقمية في الإدارة البيئية في أكثر من 40 بلدا، وشـجعت مجموعة متنوعة من الاسـتخدامات والنتائج التي تراوحت بين زيادة الأدلة على القضـايا

البيئية وتحسين الإدارة البيئية. وساعدت مشاريع البرنامج الإنمائي عموما الإدارات الحكومية على اعتماد ابتكارات رقمية مستخدمة في بلدان أخرى، وأرست في بعض الحالات البنية التحتية الأساسية للقدرة الرقمية.

دال - التمكين والشمول

32 - دعم البرنامج الإنمائي تحقيق إنجازات هامة في تعزيز المناطق التي تحفظها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية كبديل للحفظ الذي تقوده الحكومة أو القطاع الخاص. وكان الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي في إنشاء سجل للمناطق التي تحفظها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إنجازا عالميا ملحوظا، زاد من إمكانية الاعتراف بمناطق الشعوب الأصلية كتدابير حفظ فعالة أخرى قائمة على أساس المناطق وإمكانية تغطيتها لمناطق هامة خارج المناطق المحمية. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم التقني لتحسين سجل المناطق التي تحفظها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية كآلية عالمية قابلة للاستمرار ومكن الشعوب الأصلية ومجموعات المجتمعات المحلية من إنجاز تسجيل تلك المناطق. غير أن كثيرا من البلدان صادفت صعوبات في وضع نماذج فعالة للدفع المنتظم مقابل خدمات النظم الإيكولوجية.

33 - ونجحت مشاريع للبرنامج الإنمائي المتعلقة بصفحة الأرض في العمل مع المجتمعات المحلية لإيجاد سبل عيش بديلة ولكن ضمان استدامة نتائج هذه المشاريع كان صعبا. وأتاح العديد من العناصر الناجحة لهذه المشاريع فرصا لكسب العيش للمجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة في المناطق المحمية المجاورة. وفي المناطق التي لم تكن تطبق فيها حقوق حيازة الأراضي وغيرها من الحقوق في الموارد أو كانت تُفرض فيها تلك الحقوق بشكل محدود، ظلت سبل عيش المجتمعات المحلية ضعيفة حتى عندما تحسنت من خلال مبادرات المشاريع. كما كان عدم ضمان حيازة الأراضي العائق الأكثر انتشارا أمام الرعاية المجتمعية للطبيعة. وقد حاول البرنامج الإنمائي إزاحة الممارسات التي كانت تنتهك الحقوق المجتمعية من خلال مساعدة الحكومات على إبرام شراكات مع مؤسسات الأعمال الراغبة في انتهاج ممارسات أكثر استدامة لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي. وكان بين الأمثلة الواعدة على ذلك مشروعُ "تعزيز الممارسات التجارية المسؤولة من خلال الشراكات الإقليمية" في سبعة بلدان في آسيا.

34 - ومنذ عام 2018، دعم البرنامج الإنمائي ما لا يقل عن 30 بلدا للامتثال لبروتوكول ناغويا ووضع أطر قانونية وسياساتية للحصول على الموارد الجينية وتقاسم منافعها، مما حقق منافع للمجتمعات المحلية. وكانت الفرضية التي قام عليها مبدأ الحصول وتقاسم المنافع هي أن حفظ التنوع البيولوجي يتوقف على الافتراضات التالية: (أ) أن الاعتراف بالقيمة الاقتصادية للتنوع البيولوجي يكفي لتوجيه الفوائد الاقتصادية المستمدة من الحصول وتقاسم المنافع إلى جهود الحفظ؛ (ب) أن وضع حوافز تعزز الحفظ يتوقف على التفاوض بشأن اتفاقات ثنائية فردية. ونظرا للتحديات السياساتية والتقنية الكبيرة، لم يتحقق من مبادرات البرنامج الإنمائي المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع سوى عدد قليل من الفوائد المبرهنة العائدة على التنوع البيولوجي.

35 - واتخذ البرنامج الإنمائي خطوات لإدماج الاستراتيجيات الجنسانية في برامجه المتعلقة بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. ولم يسفر ذلك عن تمكين جوهري أو مكاسب في مجال المساواة بين الجنسين، لأن معظم المشاريع اقتصرت على مشاركة المرأة في المشاريع بدلا من أن تكون مصممة بحيث تحدث تحولا على الصعيد الجنساني. وتتصل نسبة 40 في المائة تقريبا من النتائج الجنسانية التي حققها البرنامج الإنمائي بإدماج المرأة كمشاركة في أنشطة المشاريع، وتحققت في نسبة 25 في المائة خطوة أخرى إلى الأمام في الاستجابة للاحتياجات المتباينة للرجال والنساء المشاركين في هذه الأنشطة. ولم يسهم سوى

عدد قليل من مشاريع البرنامج الإنمائي في تغيير الظروف التي تديم الفوارق بين الجنسين. وطبق البرنامج الإنمائي ابتكارات أدت إلى مراعاة الاعتبارات الجنسانية على نطاق أوسع في الدعم البيئي على مر السنين. ومن المشاريع الجديرة بالذكر مبادرة استصلاح ممرات التنوع البيولوجي الحضري كمساحات خالية من العنف الجنساني في كوستاريكا، ودعم الحراس الإناث في إندونيسيا وغينيا – بيساو وقيرغيزستان.

36 – وكانت في برنامج المنح الصغيرة أكثرُ الأمثلة اتساقا على دعم البرنامج الإنمائي لأدوار نساء الشعوب الأصلية في إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي. ففي بيرو وبنما، فتح البرنامج الإنمائي مجالا للتشاور التشاركي بشأن عدم تكافؤ فرص حصول المرأة على الأراضي ومكن المرأة من المشاركة في صياغة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي.

هاء – التمويل وتقدير الطبيعة وسحب الاستثمار

37 – حققت مبادرة تمويل التنوع البيولوجي نجاحا كبيرا وكانت تظهر وجود إمكانات للنمو تتيح الوصول إلى 132 بلدا في عام 2024. وقد تم توسيع نطاق تلك المبادرة باستخدام عملية موحدة سمحت لوزارات المالية باختيار الأدوات الأكثر صلة بسياقاتها. وأبدت البلدان اهتماما خاصا بآليات التمويل المبتكرة مثل السندات الخضراء، واستحدثت أربعة بلدان على الأقل في آسيا سندات تخص النظم الإيكولوجية للنمور. كما كانت آلية مبادلة الدين بتدابير حفظ البيئة تكتسب أهمية بسبب ضائقة الديون السيادية في مرحلة ما بعد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتدهور التنوع البيولوجي. ومع أن تمويل سندات التنوع البيولوجي ظل عنصرا صغيرا وإن كان متزايدا في التمويل باستخدام السندات الخضراء، فقد قام البرنامج الإنمائي بدور استشاري قيم للحكومات واستحدث ابتكارات في السندات السيادية والمحلية. وحتى الآن، تركز غالبية حلول مبادرة تمويل التنوع البيولوجي بشكل أساسي على التمويل من القطاع العام بدلا من التمويل من القطاع الخاص.

38 – ونجحت مبادرة تمويل التنوع البيولوجي في تحديد الإعانات الضارة باعتبارها عوامل دافعة إلى فقدان التنوع البيولوجي في العديد من البلدان، وكانت تعمل على إعادة توجيه الإعانات في مجموعة فرعية من المشاريع. وفي البداية، كانت البلدان المستفيدة من البرنامج مترددة في تناول مسألة الإعانات، معتبرة إياها قضية تخص الدول الصناعية في المقام الأول. ومع ذلك، أصبحت وزارات المالية، عند تلقيها أدلة تقنية تثبت أن الإعانات الحالية لا تحقق أهدافها المرجوة، تشارك في استكشاف فرص لإعادة توظيفها. وأصبح البرنامج الإنمائي صوتا رائدا في الممارسة الناشئة المتمثلة في سحب الاستثمارات من الإعانات الضارة بيئيا.

39 – وحدث أبرز عمل للبرنامج الإنمائي مع الأعمال التجارية الخاصة من خلال مشاريع صفحة الأرض التي شملت أعمالا تجارية مجتمعية في المناطق المحيطة بالمناطق المحمية. وساعد البرنامج الإنمائي في إنشاء منصة إندونيسيا لزيت النخيل ويسر الحوار مع أصحاب المصلحة، مما أدى إلى وضع خطة عمل وطنية وست خطط عمل إقليمية. وأوجدت هذه المبادرة مساحة ليستخدمها القطاع الخاص ووزارة الزراعة في معالجة القضايا الحساسة بشكل تعاوني. وفي عام 2020، ساعد البرنامج الإنمائي في إنشاء فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة، وهي عبارة عن منتدى رائد لتسهيل التحول الإيجابي في سلوك الشركات والمؤسسات المالية من خلال إدارة مخاطر الحوافظ المالية وتعميم نشر الشركات للمعلومات.

واو - إدماج النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في التخطيط الإنمائي

40 - أسفر الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي عن إدماج الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في الخطط الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل. ولم يترجم هذا الإدماج إلى دمج منهجي للنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في الخطط القطاعية الممولة. وكان هناك ميل لدى الوزارات القطاعية التي كانت تنفذ الاستراتيجيات وخطط العمل إلى العمل في جزر منعزلة، بدلا من الانخراط في العمل المشترك بين القطاعات المطلوب لتعميم حفظ التنوع البيولوجي في التخطيط الإنمائي الوطني. وأدى ذلك إلى تقييد التنفيذ وتسبب في تحديات حتى عندما كانت السياسات داعمة، لا سيما عند مشاركة مستويات مختلفة من الإدارة الحكومية. وأدى وجود ارتباط بخيارات تمويلية، وإدماج المناطق التي تحفظها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، إلى تعزيز الخطط الوطنية ودون الوطنية للتنمية على مستوى صفحة الأرض. واستمرت التحديات بسبب ضعف قدرات الحكومات دون الوطنية، وعدم كفاية التنسيق بين القطاعات، وعدم اليقين فيما يتعلق باستدامة المشاريع وتكرارها.

41 - وتتضمن مشاريع البرنامج الإنمائي على مستوى صفحة الأرض عناصر تدعم التخطيط الإنمائي دون الوطني. وقد كانت هذه عناصر قيمة لمشاريع كبيرة ومعقدة استلزمت عقدا أو أكثر من الاستثمار لبناء حلول مكيفة مع السياق. وكانت هناك أمثلة على مشاريع ناجحة للغاية على مستوى صفحة الأرض تم فيها إدماج مناطق محمية والمناطق المحيطة بها إلى جانب عناصر لتخطيط استخدام الأراضي على الصعيد دون الوطني. وأظهر البرنامج الإنمائي سجلا قويا في العمل مع مزيج معقد من أصحاب المصلحة على مدى دورات مشاريع متعددة على المستويات الوطني ودون الوطني والمجتمعي لجعل ذلك ممكنا. واعتمدت هذه المشاريع على أفرقة تقنية من ذوي الخبرة في مجالات البيئة والحوكمة والمهارات الاجتماعية والاقتصادية. ويسرت تحديد منافع عائدة على النظم الإيكولوجية وسبل كسب الرزق، مما شجع الشركاء ومكن من العمل الفعال من المستوى الوطني إلى المستوى المجتمعي. وأدت محاولة توسيع نطاق المبادرات من خلال إضافة مشاريع لاحقة إلى إبطاء زخم تكرار تلك المبادرات.

42 - واستخدم البرنامج الإنمائي جزئيا حافظة مشاريعه الأوسع نطاقا بشأن النمو الأخضر، مع تعميم أهداف التنمية المستدامة، وبشأن التعافي من الأزمات للتمكين من اتباع نهج أكثر شمولا في تحسين النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وكانت هناك إمكانية كبيرة لدمج خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في خطط العمل المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، لكن بسبب عدم وجود أمثلة عملية، إلى جانب تحديات القياس وتدفقات التمويل المنعزل بعضها عن بعض، لم يمكِّن دعمُ البرنامج الإنمائي للحكومات من تحقيق المزيد من دمجهما. وفاتت على البرنامج الإنمائي فرصة تشجيع الاستخدام المنهجي لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي في خطط العمل المتعلقة بالمناخ.

43 - ويسَّر البرنامج الإنمائي اعتماد أهداف وطنية لإصلاح الأراضي المتدهورة والمهجورة في نحو 130 بلدا. وعلى الرغم من الزيادة في الدعم، فقد كانت لدى البرنامج الإنمائي حافظة صغيرة نسبيا من مشاريع الإدارة المستدامة للأراضي التي تعالج تدهور الأراضي. وأدى عدم وجود شراكة استراتيجية بين البرنامج الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على المستوى القطري إلى إعاقة تعميم مراعاة التنوع البيولوجي والتنمية في الزراعة، وقلل، على المستوى العالمي، من فرص تقديم حلول موحدة لزيادة الدعم المقدم لنحو 4,5 بلايين هكتار من الأراضي تقدِّر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أنها بحاجة إلى تجديد.

زاي - الترتيبات المؤسسية للبرنامج الإنمائي

44 - تحققت أهم إنجازات البرنامج الإنمائي باستخدام مجموعة من المشاريع. وقُدم ما يقرب من 80 في المائة من دعم البرنامج الإنمائي لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي من خلال تدخلات تقل نفقاتها عن 3 ملايين دولار، بما يتناسب مع نموذج البرنامج الإنمائي للدعم السياساتي المقترن بعروض البيان العملي على المستوى الميداني. وعلى الرغم من وجود حالات كثيرة لمشاريع متابعة، ومبادرات ممولة من الميزانيات الوطنية، فإن الاتجاه العام كان نحو مشاريع منفردة ذات استدامة غير مؤكدة. وشكل الافتقار إلى الموارد عائقا كبيرا أمام بناء القدرات في مرحلة ما بعد المشروع وأمام إدارة المعارف. وأدت الفجوات بين المشاريع المتعاقبة إلى فقدان للذاكرة المؤسسية وانخفاض الزخم، وقوضت كفاءة وفعالية عمليات إصلاح السياسات التي بدأها البرنامج الإنمائي. وفي بعض البلدان، كان البرنامج الإنمائي يتغلب على هذه المشكلة بإنشاء مرفق لدعم السياسات يزود الحكومات الشريكة بتحليلات منتظمة.

45 - وأنشأ البرنامج الإنمائي آليات للتعاون مع المؤسسات المالية الدولية بشأن العمل المناخي ولكن لم ينشئ مبادرات تخص النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي على وجه التحديد. وكانت لأعمال هذه المؤسسات أهمية كبيرة كأنشطة تكميلية للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للحكومات والعكس صحيح. ونشأت حاجة إلى زيادة إشراك القطاع الخاص نظرا لدوره الهام كعامل مساهم في فقدان التنوع البيولوجي ولإمكاناته كمصدر رئيسي للتمويل لمعالجة هذه المشكلة. ومع ذلك، فقد كانت هناك شواغل مشروعة فيما يتعلق بتعرض سمعة البرنامج الإنمائي للخطر من جراء التمويه الأخضر. وقدمت منظمات المجتمع المدني طائفة من أشكال الدعم الحاسم لمبادرات البرنامج الإنمائي وكانت شريكة له في معظم البلدان. وارتبطت الفترات الفاصلة بين المشاريع أيضا بفقدان الجهات الشريكة من المجتمع المدني ثقةَ المجتمعات المحلية عندما توقف التنفيذ.

46 - ومنذ عام 2015، أُحرز تقدم إيجابي في استخدام المعايير الاجتماعية والبيئية للبرنامج الإنمائي في المشاريع، ولكن كان من الصعب تطبيقها باستمرار. وكان تطبيق المعايير أقوى بالنسبة لمشاريع الصناديق الرأسية، وكان رصد الامتثال أيسر بالنسبة لهذه المبادرات بسبب قوة نظم إدارتها. وأشار استعراض للتقييمات المنجزة إلى وجود عدة ثغرات معرفية وغموض إجرائي في تطبيق إجراء الفحص الاجتماعي والبيئي. وشملت عمليات الفحص الاجتماعي السياق المحلي، والتحليل الجنساني، ومراعاة حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومشاركتها في المشاريع. وعكست مرحلة تصميم المشاريع جهدا لإشراك المجتمعات المحلية، ولكن عددا قليلا جدا من المشاريع قام بتحديث ضماناته أثناء التنفيذ.

خامسا - الاستنتاجات

الاستنتاج 1 - قدم البرنامج الإنمائي للشركاء الوطنيين دعما مناسبا لحماية وتعزيز طائفة متنوعة من النظم الإيكولوجية وموارد التنوع البيولوجي. وكان هناك دليل قوي على فائدة الخبرة التقنية للبرنامج الإنمائي، وقدرته على التنظيم والجمع بين المستوى الوطني والمستوى المجتمعي، والإتيان بحلول مبتكرة، والمواءمة مع التنمية المستدامة، فضلا عن دعم التخطيط الحكومي والاتفاقات الدولية فيما يتعلق بإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي.

47 - بعد أن كون البرنامج الإنمائي سجلا قويا في دعم إنشاء المناطق المحمية، نجح في توسيع نطاق إسهامه لمعالجة الثغرات في الصلة بين التنوع البيولوجي والتنمية البشرية التي لم تحظ بدعم كبير من المنظمات الأخرى. ووسع البرنامج الإنمائي نطاق تركيزه إلى ما هو أبعد من المناطق المحمية ليشمل صفحة الأرض، وأقام روابط مع خطط الحوكمة لزيادة الاعتراف بدور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الإدارة القائمة على المناطق وإضفاء الطابع الرسمي عليه، وإشراك وزارات المالية في تخطيط التنوع البيولوجي. ونجح البرنامج الإنمائي، مستفيدا من وجوده الإقليمي، في دعم مبادرات إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي العابرة للحدود في جميع المناطق.

الاستنتاج 2 - ظل الإدماج المنهجي المتعدد القطاعات لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي في خطط التنمية الممولة يشكل تحديا مستمرا، وكان البرنامج الإنمائي، مع ذلك، يوسع نطاق مشاركته بما يتجاوز شركائه التقليديين في وزارات البيئة. وكان بإمكان البرنامج الإنمائي أن يدمج أهداف إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي في حافظته الأوسع نطاقا على نحو أكثر فعالية من خلال خطط العمل المتعلقة بالمناخ، وخطط عمل النمو الأخضر، وخطط التعافي من الأزمات.

48 - يتطلب تعميم مراعاة حفظ التنوع البيولوجي في التخطيط الإنمائي الوطني تعاونا بين القطاعات، ولكن كان هناك ميل لدى الوزارات القطاعية التي كانت تنفذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي إلى العمل بطريقة انعزالية. وكانت هناك أمثلة على انخراط ناجح للبرنامج الإنمائي بما يتجاوز وزارات البيئة (مثل وزارات الاقتصاد أو المالية أو التخطيط)، ولا سيما في عمل مبادرة تمويل التنوع البيولوجي.

49 - وعلى الرغم من وجود بعض الأمثلة الناجحة لإدماج النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في خطط العمل المناخية، لم يكن ذلك يعتبر أولوية للعمل المناخي. وفي إطار حافظة المشاريع، لم يكن هناك اهتمام يذكر بتداعيات تغير المناخ على استدامة مبادرات البرنامج الإنمائي المتعلقة بإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي. وبالمثل، واجه البرنامج الإنمائي صعوبة في وضع إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي في مكان بارز ضمن خطط العمل المتعلقة بالنمو الأخضر. ولم يؤد الدعم الذي كان يقدمه البرنامج الإنمائي للحكومات في هذا المجال (بما في ذلك العمل الموسع في مجال الزراعة الخضراء) إلى إبراز أهمية أكبر لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي في التخطيط الوطني. وكانت هناك إمكانات لم تستغل لدمج خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في الزراعة الخضراء، والسياحة المستدامة، وإدارة النفايات، والمدن الخضراء، وخطط العمل المتعلقة بالاقتصاد الأخضر. وكانت هناك أمثلة واعدة في حافظة منسقة للمشاريع في إكوادور وليبيريا أبرزت وجود مسار محتمل لإدماج إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي في الخطط الوطنية للمناخ والنمو الأخضر.

الاستنتاج 3 - كانت لدى البرنامج الإنمائي خبرة كبيرة في العمل الابتكاري المتعلق بإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي على الصعيد دون الوطني، وكان يتمتع بميزة نسبية في هذا المجال. وساهم البرنامج الإنمائي في تعزيز القدرات في منطقة "الوسط المفقود"، التي عُهد عنها إعاقة تنفيذ السياسات الوطنية والحيلولة دون توسيع نطاق الابتكارات على الصعيد الميداني في العديد من البلدان.

50 - أظهر التقييم عملياً مواطن قوة البرنامج الإنمائي في هذا المجال، وسلط الضوء على عدة أمثلة إيجابية في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتستحق هذه البرامج مزيدا من الاهتمام بسبب نجاحها في تكييف الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي للسياق المحلي،

وإنشاء مناطق محمية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وإدماج حفظ التنوع البيولوجي في التخطيط القروي وخطط التنمية المحلية، على الرغم من التحديات العديدة المرتبطة بالعمل على مستويات متعددة. وكان العمل في مقاطعات متعددة ومع مؤسسات دون وطنية يتطلب فهما عميقا للسياق، ومهارات تقنية قوية، وقدرة على الجمع بين أصحاب المصلحة على جميع المستويات، وهو موطن قوة أظهره البرنامج الإنمائي بشكل أكبر مما لدى الشركاء الإنمائيين الآخرين. وأتاح استهداف الثغرات الرئيسية في القدرات على مستوى الحكومات المحلية التي كانت تقوض التقدم في مجال البيئة فرصةً للبرنامج الإنمائي. ومع ذلك، كان التقدم على مستوى ''الوسط المفقود'' أبطأ منه على المستوى الوطني وكان من شأنه أن يؤثر على وتيرة تحقيق أهداف التعهد من أجل الطبيعة وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي.

الاستنتاج 4 – لم تتحقق العائدات الإيجابية من التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية باستمرار على نطاق كاف لتحفيز جهود الحفظ الشاملة والمستدامة في العديد من البلدان. وقد نجح البرنامج الإنمائي في زيادة التمويل لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي، ولكن الميزانيات الوطنية والمجتمعية ظلت تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية، وظلت هناك تساؤلات حول الإدارة المستدامة للقدرات الجديدة.

51 – حققت مشاريع صفحة الأرض التابعة للبرنامج الإنمائي نتائج عالية الجودة في مجال حفظ التنوع البيولوجي، ولكنها كثيرا ما تطلبت مشاريع متتابعة لإحراز نتائج ملموسة وتوسيع نطاقها وتكرارها في المناطق الجديدة من صفحة الأرض. وعلى الرغم من أن وتيرة التغيير كانت أمرا عاديا بالنسبة للقطاع، فإنها كانت غير مواكبة للطابع الملح لفقدان التنوع البيولوجي. وأتاحت مشاريع صفحة الأرض التي مولها مرفق البيئة العالمية والبرنامج الإنمائي والصندوق الأخضر للمناخ للبلدان موارد إضافية لحفظ الطبيعة، ولكن نادرا ما اقترنت بتمويل أكثر تحفيزا أو بطرق فعالة للتوسع والتمويل المستدام. وفي هذا السياق، كان من الضروري أن يكون لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي دور مركزي في النمو الأخضر والتخطيط لتغير المناخ لتحقيق هدف التعهد من أجل الطبيعة المتمثل في دعم ما لا يقل عن 140 بلدا لإدماج حفظ الطبيعة في خططها وممارساتها الوطنية والقطاعية.

52 – وأسهم الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي من خلال برنامج المنح الصغيرة إسهاما كبيرا في التمويل المحلي وكان آلية هامة لإذكاء الوعي بقدرات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والتهديدات التي تتعرض لها في عمليات الحكومة والقطاع الخاص. وفي بعض المناطق، كثيرا ما كانت فوائد الاستخدام المستدام للأراضي التي تجنيها المجتمعات المحلية منخفضة إلى الحد الذي لا يعوضها بشكل كاف عن فرص كسب الرزق المفقودة. وأدت التحديات الداخلية التي واجهها البرنامج الإنمائي في العمل مع القطاع الخاص إلى الحد من قدرته على تشجيع الأعمال التجارية على الاستثمار في سلاسل القيمة التي تدمج سبل العيش المحلية في هذه المجالات.

الاستنتاج 5 – أدى الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي لأطر إدارة حفظ الأراضي والمياه العذبة إلى تحسين التخطيط وتعزيز الإنفاذ، ولكنه لم يكن كافيا لمعالجة العوامل الأساسية الدافعة إلى تدهور النظم الإيكولوجية. وأتاحت الإجراءات التي اتخذت مؤخرا بشأن الإعانات الوطنية الضارة والإفصاح المالي على الصعيد الدولي منصة ممتازة استند إليها البرنامج الإنمائي في تعزيز إجراءاته الرامية إلى مكافحة الأسباب الكامنة وراء التدهور.

53 - إن الآثار السلبية الوخيمة لتغير استخدام الأراضي واستخراج الموارد والتلوث الناجم عن النشاط الصناعي تفوق بشكل كبير قدرة مبادرات الحفظ والإنفاذ على حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، خاصة عندما تقترن بعوامل دافعة أخرى نابعة من الأنواع الغازية وتغير المناخ والضغط السكاني. وأدى اهتمام البرنامج الإنمائي المحدود بالعوامل الدافعة الضارة إلى تقليل قوة مواجهته للمشاريع ذات التركيز المحلي وإلى الحد من قدرته على التعامل مع القواعد التنظيمية الدولية والطلب في السوق. وعلى الرغم من أن عمل مبادرة تمويل التنوع البيولوجي كان في مرحلة مبكرة، فقد كانت له أهميته الخاصة، نظرا لأن الإعانات الضارة ظلت أكبر مساهم في فجوة تمويل التنوع البيولوجي العالمية. وكان البرنامج الإنمائي أحد الجهات الفاعلة الرئيسية القليلة التي استهدفت نقطة التحول هذه مباشرة.

54 - وللبرنامج الإنمائي مشاركة محدودة نسبيا فيما يتعلق بالنظم الإيكولوجية الزراعية والحضرية التي تواجه تحديات في مجالي التخطيط والسياسات راجعة إلى تغير المناخ. وهناك أمثلة أحدث عهدا على شراكات فعالة مع منظمة الأغذية والزراعة استحدثت نهجا مبتكرة لمعالجة استخدام الأراضي الزراعية، ولكن هذه النُهج لم تستخدم إلا في جزء صغير من حافظة المشاريع المتعلقة بإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، فقد كان يساور غالبية المكاتب القطرية القلق إزاء المخاطر التي تهدد السمعة وكانت تفتقر إلى التوجيه والعمليات المبسطة. وكان البرنامج الإنمائي بحاجة إلى الاستثمار في القدرات المتخصصة، وإلى الاستفادة على نحو أفضل من خبرات القطاع الخاص الموجودة داخله، وإقامة شراكة مع المؤسسات المالية الدولية لتحسين الإسهام المقدم إلى المستثمرين من القطاع الخاص في مجال إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي.

الاستنتاج 6 - ما زال التنوع البيولوجي يتقلص بسرعة، وهناك أهداف عالمية طموحة تخص ما تبقى من العقد الحالي في مجالات أخفق المجتمع الدولي في تحقيق تلك الأهداف فيها من قبل. وقد شرع البرنامج الإنمائي في اتباع نهج يؤدي إلى تحول أكبر من خلال تعهده من أجل الطبيعة، ويمكنه أن يستفيد من أمثلة ملموسة للتحسينات على المستوى الميداني لضمان تحقيق نتائج بيئية جيدة في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الكمية.

55 - يتجلى هذا التحدي في هدف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي المتمثل في حماية 30 في المائة من أقاليم العالم بحلول عام 2030. وأسفر الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي للمناطق المحمية عن نجاحات ملحوظة؛ ومع ذلك، فقد ظلت البلدان المدعومة بشكل عام خارج المسار الصحيح بشكل كبير وسط تساؤلات جدية حول جودة الحماية الحالية. وكان هناك خطر أن يستمر إحراز نتائج متوسطة في العمل على تحقيق الإنجازات المطلوب تحقيقها بحلول عام 2030 بدلا من أن يؤدي هذا العمل إلى الحد من العوامل الدافعة الضارة وإحداث تحسينات بيئية واجتماعية. وتمثلت رؤية التعهد من أجل الطبيعة في حفز ثلاثة تحولات جذرية تدور حول القيم، والاقتصاد والمالية، والسياسات والممارسات، وتوفر تلك الرؤية إطارا مفيدا جدا يمكن من خلاله توسيع نطاق عمل البرنامج الإنمائي في مجال إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي. ولتحقيق هذه الرؤية، يجب على البرنامج الإنمائي أن يتجاوز مجرد تنفيذ المشاريع التجريبية وأن يركز على الإسراع بتوسيع نطاق العمل الناجح والمبادرات الواعدة.

56 - وكانت المرحلة 1 من مبادرة تمويل التنوع البيولوجي نموذجا واعدا للبرنامج الإنمائي لأن توسيع نطاقها كان على مستوى عال من الكفاءة من خلال استخدام مزيجها المكون من الاستعانة بقالب لتحديد

العوامل الدافعة ومصادر التمويل، والعمل مع وزارات المالية، ودعم الحلول المستحدثة والمدارة محليا. وكانت مشـاركة المجتمع المحلي حجر الزاوية في صـون النظم الإيكولوجية وحفظها وإدارتها، حيث كان السـكان المحليون مسـتفيدين من التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وأوصـياء عليهما. وأدى توسـيع نطاق العمل الناجح القائم للبرنامج الإنمائي، مقترنا بنهج تمويل جديد وبناء قدرات المنظمات العاملة مع الشـعوب الأصـلية والمجتمعات المحلية، إلى زيادة هكتارات النظم الإيكولوجية ذات الأولوية الموجودة في الأراضـي التي تملك الشعوب الأصلية حق حيازتها. ولم يتسنّ ضمان ذلك في جميع الحالات، وظلت هناك فجوة كبيرة في المسـارات والأهداف القابلة للتطبيق لعكس اتجاه فقدان التنوع البيولوجي. ولم يكن لدى البرنامج الإنمائي سجل ممتد من الرصد المستمر للعوامل الدافعة ولصحة النظم الإيكولوجية و/أو من التشجيع الكافي لتقاسم المعارف على مسـتوى النظم الإيكولوجية. ومن المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام دمج أصـحاب المصلحة وصناع القرار من قطاعات متعددة لاستكشاف التنازلات المتبادلة والمسارات.

سادسا - التوصيات

التوصية 1 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعطي الأولوية للتشجيع على تولي المسؤولية عن التعهد من أجل الطبيعة في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية وأن يعزز التعاون مع الشـركاء الرئيسـيين. ونظرا للتدهور المسـتمر في التنوع البيولوجي، يجب أن تركز خطة عمل التعهد من أجل الطبيعة باهتمام على اسـتراتيجيات توسـيع نطاق وتكرار ممارسـات إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي التي أثبتت نجاحها وأن تشمل نقاط مرجعية لتقييم التوقعات بشكل دوري.

57 - ينطوي التعهد من أجل الطبيعة على إمكانية حشـد الجهود الجماعية اللازمة لمعالجة العوامل العالمية والمحلية الدافعة إلى تدهور التنوع البيولوجي ولمواصـلة الحفظ الشـامل للطبيعة. وعلى الصـعيد الداخلي، ينبغي للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية أن تدمج التحولات الثلاثة التي يشـتمل عليها التعهد في مجالات القيم، والاقتصـاد والمالية، والسـياسـات والممارسـات، في اسـتراتيجياتها الإقليمية ووثائق برامجها القطرية وأن تكيف مبادئ التعهد وأولوياته مع السـياق. وفي المقر، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن ينظر في اسـتحداث "ختم بشـأن الطبيعة" يوجه ويعترف بالجهود الملموسـة التي تبذلها المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية لإدماج الأولويات البيئية والإنمائية. وينبغي أن تتضـمن خطة العمل المتعلقة بالتعهد نقاطا مرجعية وأهدافا متوسطة الأجل من أجل التقييم المنهجي للمساهمة المحتملة لمختلف النهج التي يستخدمها البرنامج الإنمائي في تحقيق أهدافه والنظر مجددا في هذه التوقعات بصـورة دورية. وعلى الصـعيد الخارجي، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يسـتخدم هذا التعهد للبناء على عمل المنظومة والمؤسـسـات المالية الدولية من خلال تحالفات مواضـيعية، وأن يقدم بيانا واضـحا عن نواياه وقدراته للجهات المانحة الثنائية والخيرية وغيرها من الجهات المانحة. ومع أن النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي مرتبطان بالسـياق إلى حد كبير، فإنه يتعين على مقر البرنامج الإنمائي تعزيز ومشاطرة الدروس المستفادة بشأن ما يصلح وفي أي سياقات.

التوصـية 2 - ينبغي للقيادة العليا للبرنامج الإنمائي أن تنشـئ فرقة عمل عالمية لتناول العوامل الدافعة إلى فقدان التنوع البيولوجي على وجه التحديد. وستعمل فرقة العمل على حشد استجابة البرنامج الإنمائي بكامله لسد هذه الثغرة الحرجة وتعزيز دعم المكاتب القطرية للتحولات الاقتصادية.

58 - على الرغم من التهديد الذي تتعرض له التنمية البشرية، لا توجد مبادرات مهمة تهدف إلى التحول عن عمليات العرض والطلب الدولية التي تؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي وضمان استعداد البلدان للاستفادة من التحولات التي من هذا القبيل. وقد أثبت البرنامج الإنمائي أنه قادر على القيام بذلك كما فعل عندما تعامل مع التغيرات التي أدخلت على سياسة التجارة الدولية في زيت النخيل، على سبيل المثال. وينبغي لفرقة العمل التي سيقودها المكتب التنفيذي للبرنامج الإنمائي أن تضفي الطابع الرسمي على هذه التجربة بجعلها جزءا من أحد نُهج البرنامج الإنمائي وأن تركز على إيجاد فرص في مختلف القطاعات الرئيسية وفي عدد أكبر من البلدان. وسيتطلب ذلك مزيدا من العمل على الصعيدين العالمي والإقليمي مع المنظمات التي يمكن أن تحفز التغيير في سلوك القطاع الخاص في البلدان المستفيدة من البرنامج وتقديم دعم منسق إلى المكاتب القطرية بشأن الإدارة البيئية والإعانات الضارة (انظر التوصية 3). وينبغي أن تجمع فرقة العمل بين مختلف أجزاء البرنامج الإنمائي التي تتمتع بالخبرة ذات الصلة في مجالات الحوكمة، والبيئة، والمنظومات الغذائية، والمناخ، والمواد الكيميائية وإدارة النفايات، والنمو الشامل للجميع، والمساواة بين الجنسين. وينبغي أن تعمل بانسجام مع المبادرات الخارجية لتحديد مسارات معقولة لعكس اتجاه فقدان التنوع البيولوجي، مثل أعمال النمذجة التي يقوم بها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والسيناريوهات المستخدمة من قِبل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في نشرة "توقعات الأراضي العالمية"، ونشرة "توقعات البيئة العالمية 7" التي يقود إعدادها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

التوصية 3 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يشجع باهتمام على إصلاح الإعانات الضارة باعتبار ذلك إسهاما رئيسيا منه كمنظمة.

59 - البرنامج الإنمائي فاعل رئيسي في هذا المجال الناشئ ويمكن لعلاقاته مع الحكومات أن تطلق قدرا كبيرا من التمويل الوطني الذي يستخدم حاليا في غير صالح التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة. وينبغي لمقر البرنامج الإنمائي ومكاتبه الإقليمية نشر الأمثلة المبرهن على نجاحها في تخفيض الإعانات على نطاق واسع لتشجيع محاكاتها. وستتطلب الإعانات القطاعية، كما هو الحال في الزراعة أو البنية التحتية، وكالات متخصصة وشركاء متخصصين، ويتمتع البرنامج الإنمائي بقدرة على تنظيم الاجتماعات لطرح هذه الإعانات للمناقشة مع الحكومات. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعمل مع الحكومات لتوجيه الموارد الموفرة من إلغاء الإعانات الضارة نحو التنمية المستدامة، مما يساعد على تقليص النقص الناجم عن عدم كفاية المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الديون السيادية المتزايدة.

التوصية 4 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يضع قائمة بالمناطق الجغرافية ذات الأولوية لمعالجة الصلة بين البيئة والفقر، وأن يعمل مع المكاتب القطرية في أكثر المناطق تعرضا للخطر لوضع استراتيجيات مكيفة مع السياق.

60 - فمن شأن ذلك أن يمكن البرنامج الإنمائي من تحسين توجيه الدعم إلى المناطق التي يتعمق فيها الفقر بسبب الإجهاد البيئي، وأن يكون مكملا لمعايير الاستهداف المستخدمة في القطاع البيئي. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يستفيد من نهج "خرائط الأمل" ومجالات الدعم المعيشي الأساسي لتحديد المناطق الأكثر تأثرا وتعرضا للخطر لكي تكون موضع تدخلات في السياق الوطني. وقد ينطوي ذلك على استهداف الأراضي المتدهورة بالفعل والتي لها قيمة أعلى للفئات الأكثر فقرا، وبالتالي الحد من ضغوط المصب على

المناطق الأكثر ثراء من الناحية الإيكولوجية، أو مناطق الأمن المائي الحرجة. وقد يلزم بناء القدرات في مرحلة مبكرة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا وسياقات النزاعات. وللتوسع في معايير الاستهداف، يحتاج البرنامج الإنمائي إلى تعبئة الموارد من أجل استكمال التمويل الرأسي الذي يعطي الأولوية للمعايير البيئية و/أو دمج المعايير البيئية في معايير تمويل مشاريع الصناديق غير الرأسية.

التوصية 5 – ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يشارك في عملية إعادة التشكيل الحالية لآليات التمويل الدولية لوضع عرض إسهام مشترك بين البرنامج الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية لدعم الحكومات في مجال النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وسيتطلب ذلك اتخاذ إجراءات منسقة بين المقر والمستوى القطري.

61 – ينبغي أن يسعى مقر البرنامج الإنمائي إلى تكييف الشراكات المتعلقة بإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي مع المؤسسات المالية الدولية وإيجاد فرص إضافية للتعاون على الصعيد القطري (مثل إنجاز نواتج شتى للمشاريع) فضلا عن تحسين التكامل بين توسيع نطاق مشاريع البرنامج الإنمائي وإقراض المؤسسات المالية الدولية. وسيساعد ذلك على تسريع تنفيذ السياسات الحكومية بشأن التنوع البيولوجي وعلى تعزيز استدامة النتائج المحققة. ويمكن للمؤسسات المالية الدولية أن توفر أنواعا وحجما من التمويل لا يستطيع البرنامج الإنمائي توفيرهما، بما في ذلك العناصر الرئيسية للعمليات التي يدعمها البرنامج الإنمائي، مثل مبادلة الدين بتدابير حفظ البيئة. وينبغي أن تهدف الشراكة المؤسسية بين البرنامج الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية إلى تبسيط العمليات الإدارية لكل منهما، حتى لا تؤدى تلك العمليات إلى تباطؤ التنفيذ المشترك على الصعيد القطري.

التوصية 6 – ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يضع توجيهات وأن يستثمر في تنمية قدرات الموارد البشرية على الصعيدين الإقليمي والقطري لتمكين المكاتب القطرية من تزويد الحكومات بدعم متكامل لخطط العمل المتعلقة بالنظم الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي، والمناخ، والنمو الأخضر.

62 – كثيرا ما ينظر إلى المشاريع المستقلة في مجالي التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية على أنها إجراءات إيجابية في حد ذاتها، دون تبيان وجاهة اتباع نهج أعم. ومن خلال تزويد الحكومات بدعم متكامل يشمل قطاعات متعددة لمعالجة الأولويات الوطنية، يمكن للبرنامج الإنمائي توفير نهج مستدام لدمج التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في خطط العمل المتعلقة بالنمو الشامل للجميع والمناخ. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يواصل تركيزه على تكييف النهج الذي يتبعه مع سياقات محددة، باستخدام مجموعات مختلفة من الأدوات التي تيسر تحسين الاندماج في خطط العمل المتعلقة بالحوكمة والنمو الأخضر والمناخ. وينبغي أن يقترن ذلك بالعمل على وجود شراكات جديدة وأقوى مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية، فضلا عن تعزيز مشاركة القطاعين دون الوطني والخاص لزيادة الكفاءة والفعالية. وتوجد أمام البرنامج الإنمائي فرصة سانحة لتشجيع اتباع نهج متكامل أثناء تنفيذه لنهج الحافظة، وسيتطلب دعمُ هذا الأمر الاستثمارَ في قدرات الموارد البشرية على مستوى المكاتب الإقليمية وربما في المكاتب القطرية.

التوصية 7 – لدى البرنامج الإنمائي الفرصة لاستثمار ميزته النسبية مع الحكومات دون الوطنية والبحث عن فرص لخفض تكاليف المعاملات وتقليل الحواجز التي تحول دون العمل على نطاق أوسع.

63 – العمل على الصعيد دون الوطني بالغ الأهمية لتحسين النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي على نطاق واسع ولكنه غالبا ما يكون محفوفا بأصعب التحديات نظرا لتحميل القدرات فوق طاقتها وكثرة أصحاب

المصلحة وارتفاع مخاطر الاستثمار المتصورة. ولا تستطيع منظمات كثيرة أن تعمل بفعالية في هذا السياق، ولكن البرنامج الإنمائي أظهر مواطن قوة هامة. وسيلزم العمل مع الشركاء على نطاق واسع لمواءمة الأطر التنظيمية دون الوطنية وبناء القدرات المؤسسية. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يستجمع خبراته في هذا المجال ويتيح الاستفادة بها وأن يحدد البلدان الأخرى التي قد تحقق مكاسب أسرع من خلال عمليات اللامركزية الجارية. وينبغي للبرنامج الإنمائي، في جهوده العالمية، أن يعزز قيمة العمل على الصعيد دون الوطني من أجل خدمات النظم الإيكولوجية وأن يسعى إلى توفير مصادر تمويل جديدة.

التوصية 8 – ينبغي للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية للبرنامج الإنمائي أن تضطلع ببناء قدرات مؤسسات الشعوب الأصلية والمؤسسات المجتمعية والمجتمعات الريفية ومجموعات الأقليات العرقية على نحو أكثر انتظاما. وهذا يوفر فرصة لدعم المجموعات التي تقودها النساء والمجموعات التي تقودها الأقليات للدفاع عن احتياجاتها وحقوقها وللتمكن من المشاركة بفعالية في آليات التفاوض ذات الصلة.

64 – ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحدد الفرص المتاحة لبناء المهارات والقدرات القيادية تدريجيا للمجموعات التي تمثل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والمؤسسات الريفية والمحلية، ومجموعات الأقليات العرقية، على رصد التهديدات والتصدي لها بفعالية، والدفاع عن احتياجاتها وحقوقها، والمشاركة في المفاوضات، وإدارة مبالغ أكبر من التمويل. فنماذج التمويل والحوافز ذات القيادة المحلية تساعد على توجيه الموارد إلى المستوى الميداني وعلى تحفيز أصحاب المصلحة على الاستثمار في عافية النظم الإيكولوجية على المدى الطويل. ولتعزيز ذلك، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يضطلع بدور قيادي فيما يتعلق بالخطوات المتبقية لإدماج الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إدماجا كاملا في تدابير الحفظ القائمة على أساس المناطق وجمع الدروس بشأن النهج التي تسهم إسهاما مجديا في حفظ التنوع البيولوجي.